العلاقات الإسنادية في القراءات القرآنية المتواترة

بين القواعدية والأفضلية

د. أسماء الخشاشنة

الملخص

يهدف البحث إلى المقارنة بين التراكيب اللغويّة وبيان الأفضلية القواعديّة في القراءات المتواترة من خلال دراسة وصفية تحليلية، وبيان مدى ارتباط قواعد العربية المعيارية بالأداءات اللغويّة في القراءات. وتأتي أهمية هذا البحث من أن القراءات القرآنية تختلف عن غيرها من الشواهد في الدرس اللغويّ، لتدخّل العاملين الديني واللّغوي فيها، واشتملت الدراسة على مدخل نبيّن فيه معنى القراءات، والتعريف بالإسناد بأنواعه. ثم مادة البحث، وهي تطبيق مبدأ نظرية الأفضليّة القواعديّة على الجملة الفعلية بنوعيها: المبنيّة للمعلوم، والمبنيّة للمجهول. وفي الخاتمة اتّضح أنّ القرآن الكريم وسع معظم التراكيب النحوية واستعمالاتها في كلام العرب، إلا أنّه فضّل بعضها قواعدياً على بعض نظراً لتحقق مبدأ الأفضلية القواعديّة فيها.

Abstract

Predicate relations in Holy Quranic Readings in terms of Structuralism and preference

The aim of this study is to compare between the linguistic structures and to show the optimal structure among the '*mutawâtir'* readings (readings transmitted by so many trustworthy persons as to be beyond doubt) through an analytical descriptive study. Actually, the importance of this study lies in the fact that Holy Quranic readings are different from other peculiar readings in the linguistic subject due to the effect of both religious and linguistic aspects. By and large, this study includes an introduction to readings definition, also it clarifies predicate and its various types. Then, Appling the optimality theory on both the active and passive sentence. In conclusion, the findings of this study show that the Holy Quran encompasses most of the syntactical structures as well as its uses in Arab speaking, yet the Holy Quran prefers some syntactical structures according to the structural preference concept.

المقدمة

كان اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية جليّاً، فهي مادة لغوية متكاملة أسهمت في التقعيد النحوي واللغوي، وتعد كذلك من أهم مظاهر سعة الكلام بتعدد الأنماط للقراءة الواحدة، ورغم ذلك نجد النحاة قللوا من أهمية الشواهد القرآنيّة بالنسبة للشواهد الشعرية، وربّما يعود السبب إلى شروط القراءات المتواترة المعروفة.

ودرس اللغويون علوم القرآن الكريم، وأهمها القراءات بنوعيها المتواترة والشاذة ضمن محاورها الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة، ثم الدلاليّة. واعتمدوا عليها في التقعيد اللغويّ، وهذا ما دفع الباحثة إلى دراسة الأنماط اللغوية والنحوية الواردة في القراءات المتواترة، وبيان التفاضل فيما بينها قواعدياً، تحت مسمى الأفضليّة القواعديّة.

ومما يجدر ذكره أن العلماء الأجلاء القدماء منهم والمحدثين قدّموا جهوداً سخيةً في دراسة القراءات القرآنيّة. فمن القدماء –مثلاً– ابن جنّي في كتابه "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، وابن خالويه في كتابه "الحجة في القراءات السبع"، وابن الجزري في كتابه "النشر في القراءات العشر".

ومن المحدثين الدكتور يحيي العبابنة في رسالته الموسومة بـ"منهج أبي الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر "وثمّة دراسات أخرى مثل دراسة محمد أحمد الجمل في رسالته الوجوه البلاغيّة في توجيه القراءات القرآنيّة المتواترة".

بيد أنّ الباحثة لم تجد دراسةً تتعلق بتطبيق **نظرية الأفضليّة القواعديّة على القراءات المتواترة**، فأمُلت أن تكون هذه الدراسة نقطةً مضيئةً في هذا المجال.

وكان هدف الدراسة الحالية المقارنة بين التراكيب اللغوية، وبيان الأفضليّة القواعديّة في القراءات المتواترة من خلال دراسة وصفيّة تحليليّة، ومدى ارتباط قواعد العربيّة المعياريّة بالأداءات اللغويّة في القراءات، بمعنى آخر أننا نجد للآية القرآنيّة غير قراءة، ولكل قراءة من هذه القراءات تفسيرٌ ومعنى، ثم يُرجح نمط من الأنماط قواعدياً يعاضده في ذلك المعنى والتفسير.

وتهدف الباحثة أيضاً إلى التعريف بالقراءات المتواترة، والوصول إلى الأفضليّة اللغويّة، وتطبيق ذلك على تراكيب موجودة في القراءات المتواترة، والكشف عن صيغ اختياريّة (بديلة)، والحكم عليها بترتيب تفاضليّ. ومقياس التفضيل هنا ضربان هما: الاستعماليّة والقواعديّة، وهو عمل مرتبط بالجانب التداولي الاستعمالي للغة، بالإضافة للقواعد.

واتّبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، إذ قامت بجمع شواهد قرآنية متواترة من مصادرها، ثم عرضت الأنماط التركيبيّة للقراءة على مجموعة من العناصر القواعديّة للباب النحوي، فإذا ما تحققت هذه العناصر، فإن النمط يكون قد حقق المثاليّة القواعديّة، -فهي مسألة معياريّة تقوم على التفاضل بين الأداءات والأنماط الكلاميّة التي تمثل حالةً واحدةً-. أما إذا فقد التركيبُ بعضَ العناصر فإن درجة الأفضليّة تنقص، وتزول إذا اختل عنصر منها.

القراءات القرآنيّة

تُعدّ القراءات القرآنية مصدراً أصيلاً من مصادر التراث النحوي؛ لكونها في أفصح اللغات وأوثقها، لذا فقد تعدَّدت المستويات والأداءات التركيبية فيها مما أدّى إلى تعدد الاختيارات والأنماط اللغويّة في النص القرآنيّ، وقد تكون هذه الأنماط متساويّة في الفصاحة إلا أنّ بعضها أقرب ما يكون للمثالية القواعدية والاستعمالية أكثر من غيره.

وتعرّف بأنّها: علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة[1] ويعرفها الزرقاني بأنّها: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواءً أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها[2] من تخفيف وتشديد وتشكيل.

الإسناد وأنواعه

الإسناد من أبرز علامات الاسم التي تميزه عن قسمي الكلام: الفعل والحرف. فالاسم هو ركن الإسناد الذي لا يستقيم كلامٌ دونه، فالكلام العربي أو التراكيب النحويّة لا تكون دون وجود اسم، فقد يستغنى التركيب عن الفعل نحو: محمد في الجامعة، أو الحرف نحو: محمد يدرس، أو عن الفعل والحرف معاً نحو: محمد شجاع.

---

(١) ابن الجزري، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين** (٨٣٣هـ، ١٩٢٤م)، مدار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص٨

(٢) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (٩٠٥هـ، ١٥٠٥م) **الإتقان في علوم القرآن**، ١ج، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٧م، ١/ ٢٤٤

وركنا الإسناد هما: المسند والمسند إليه، ويكون في الجملتين الاسمية والفعلية، وهو ما يسمى في الجملة الاسميّة الإسناد الاسمي ويكون المبتدأ أو ما يحل محله في حال النسخ مع النواسخ، هو المسند إليه. وفي الفعلية الإسناد الفعلي، ويكون الخبر أو ما يحل محله في حال النسخ هو المسند، وكذا الفعل هو المسند، والفاعل أو ما ينوب عنه مع الفعل المبني للمجهول هو المسند إليه، وكذلك فاعل المشتقات العاملة عمل الأفعال والمصادر. وقد تستغني الجملة عن أحد ركني الإسناد، ويسمى في هذه الحالة "الحذف"، أي حذف المسند أو المسند إليه، وهو حذف ظاهري ولا تقبل القواعديّة أن يكون قريناً، بل لا بدّ من تقدير، وقد تناولت الدراسات البلاغيّة أغراض هذا الحذف، وتناول الدرس النحوي رصد حالاته بين كونه واجباً أم جائزاً، وكذا الترتيب بين ركني الإسناد فقد يتقدم أحدهما على الآخر وجوباً أو جوازاً. مما أدى بالنحاة إلى الاتساع في التقديرات وفرض الاحتمالات عن الاقتصار على أحدهما في الجملة ظهوراً.

والنشاط الذهني لهذه العمليّة لم يكن ضرباً من الخيال أو تمادياً في التقدير والاحتمال، وله في كتاب الله العزيز شواهد. وقد نصّ على ذلك الأزهري مستدلاً بشاهدين ذكر فيهما الجواب[١].

---

(١) انظر: الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر (٩٠٥هـ، ١٤٩٩م)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ٢ج، دار الكتب العلمية ط١، بيروت، ٢٠٠٠م١/ ٤٠٠. وانظر: ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ، ١٣٥٩م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،١ج، تحقيق: مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق،١٩٨٥م. ٧٧٦/١.

وأتناول في هذا البحث الإسناد الفعلي، وفيه:

- الجملة الفعلية مع بناء الفعل للمعلوم وأتناول فيه الفاعل
- الجملة الفعلية مع بناء الفعل للمجهول وأتناول فيه نائب الفاعل

أولاً: الجملة الفعلية المبنية للمعلوم

الفاعل اسم صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر أو ما في تأويله أسند إليه فعل مقدم عليه تام متصرف أو جامد أو ما في تأويله[1]. وله أحكام مشهورة منها: أنه مرفوع؛ لأنه عمدة إذ لا يستغني الكلام عنه، وقد يجرُّ لفظاً بإضافة المصدر نحو قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] أو بحرف الجر الزائد نحو قوله تعالى ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء: ١٦٦] وقوله تعالى﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

ومنها: أنه ما يقع بعد المسند؛ إذ لو تقدم دخل في باب الابتداء، وأنّه عمدة لا بد منه ظاهراً أو مستتراً. ولا يجوز حذفه على الصحيح عند جمهور النحاة، بينما يصح حذف فعله جوازاً وأحياناً وجوباً في نحو "وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ" [التوبة: ٦] وغير ذلك من أحكام تتعلق بإفراد فعله وتذكيره وتأنيثه ورتبته مع المفعول به ونحو ذلك[2].

---

(١) الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح** (٣٩٢).

(٢) وهذه الأحكام لها تفاصيل بابها كتب النحو انظر: الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح** (٣٩٠-٤٢٠).

ومن جملة هذه الأحكام المتعلقة بالفاعل وفعله والمفعول به يخرج لنا ما نتناوله في هذا المطلب وتدعمه القراءات المتواترة لنتبين من خلاله مدى الأفضليّة القواعديّة في ترجيح إحدى القراءتين(١).

فبالنظر في كتاب الكشف وتناول مكي لقراءات هذا المبحث نجد نصَه على أنّ "ذلك هو الاختيار"، و"هو ما عليه الوجه في العربيّة"، وغير ذلك من الألفاظ. وأتناول في هذا المبحث ما قرئ رفعاً على الفاعلية ونصباً على المفعولية في القراءات المتواترة، وأستطيع أنَّ أقسّم ما قرئ على هذا النحو إلى نقطتين رئيسيتين:

الأولى: ما اختلفت القراءة فيه مع اتحاد بنية العامل

الثانية: ما اختلفت القراءة فيه لاختلاف بنية العامل

أولاً: اختلاف القراءة مع اتحاد بنية العامل

إنّ الفعل المضارع المبدوء بالتاء إمّا أن يكون دالّاً على الغائبة المؤنثة نحو: هند تقرأ. فالفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. ومنه قوله تعالى

(١) وتؤكد الباحثة أنّ القول بالترجيح أو الأفضلية لإحدى القراءتين قواعدياً لا مساس له إطلاقاً بالقراءة الثانية فما اعتقده "كل من عند ربنا" (آل عمران: ٧) أنّ المتواتر قرآن يتعبده ونعوذ بالله من أن نكون من المتجرئين على كلام رب العالمين ولكن ذلك لطبيعة البحث والتناول الأكاديمي فحسب؛ ولأن الجميع مقرّون بأن كتاب الله فيه الفصيح والأفصح وهو رأس الفصاحة وقمتها.

﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠]. واستتار الفاعل فيها جوازاً. وإمّا أنّ يكون دالاً على المخاطب المفرد المذكر نحو: أنت تقرأ. فالفاعل ضمير مستتر تقدير: أنت. ومنه قوله تعالى﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ (التوبة: ٤٠) واستتر الفاعل هنا وجوباً. وهذا الافتراض السياقي تؤكده القراءات المتواترة مع كون السياق نفسه يحتمل أن يكون الكلام للمخاطب المذكر المفرد أو التاء تاء التأنيث واللفظ بعدها فاعل وذلك كقوله تعالى ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ (الأنعام: ٥٥).

قرأه نافع بالتاء ونصب "السبيل" وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بالياء، ورفع "السبيل"، وقرأه الباقون بالتاء ورفع "السبيل". والشاهد هنا في قراءة نافع والجمهور أمَّا قراءة أبي بكر وحمزة والكسائي فواضحة في إسناد الفعل إلى السبيل مع تذكير السبيل؛ لأنه من الألفاظ التي تُذكر وتؤنث، قال تعالى ﴿يَرَوْا سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ﴾ (الاعراف: ١٤٦) ﴿وَقُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾ (يوسف: ١٠٨) فأنث[1] ففي قراءة نافع جعل الفعل خطاباً للنبي

(١) هكذا استدل مكي على التذكير والتأنيث، وخالف ابن هشام في كون الثانية شاهداً على التأنيث وجعل شاهد التأنيث قراءة الجمهور "ولتستبين سبيلُ" بالرفع: إذ الإشارة قد لا تكون إلى السبيل. والتقدير: هذه دعوتي أو هذه طريقتي. انظر شرح قصيد بانت سعاد. انظر ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، (٧٦١هـ، ١٣٥٩م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٤ج، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.١٧٧/١

صلىّ الله عليه وسلّم، وهو الفاعل، و"السبيل" مفعول به وقراءة الأكثرين على جعل التاء للتأنيث ورفع "السبيل" على الفاعليّة وهي عند مكي الاختيار؛ لأنّها أبين في المعنى، وعليها أكثر القراء(١).

وترى الباحثة أنَّ مبدأ الأفضليّة هو الذي يرجح قراءة الأكثرين، بجعل الفعل لازماً وإسناده إلى السبيل دون الحاجة الى تقدير فاعل مستتر وجوباً، فإبراز الفاعل وظهوره أولى من استتاره وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممَّا يحتاج إلى تقدير، وإلا فمن ناحية السياق والمعنى فقراءة نافع أقرب للسياق، فالآية السابقة تخاطب الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ (الأنعام: ٥٤) والآية التالية كذلك﴿قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ﴾ (الأنعام: ٦٦). بل إن سياق الآيات قبل ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ﴾ (الأنعام: ٥٠) ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾(الأنعام: ٥١) ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهۡوَآءَكُمۡ قَدۡ﴾ (الأنعام: ٥٦) ﴿قُل لَّوۡ أَنَّ عِندِي﴾(الأنعام: ٥٨) قَالَ تَعَالَى:﴿ قُلۡ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي﴾ (الأنعام: ٥٧) وبين هذه الآيات الكريمات موطن الشاهد وكذلك نفصل الآيات "وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ" (الأنعام:٥٥) فبجعل آية الشاهد

---

(١) القيسي، أبي محمَّد مكي بن أبي طالب، (٤٣٧هـ، ١٠٤٥م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج٢، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٤م ١/٤٣٣-٤٣٤.

معترضة للسياق نحتاج إلى تقدير متعلق بالفعل من ظرف "عندك" أو جار ومجرور "لك" وعندها ترجح قراءة نافع؛ لعدم الحاجة لتقدير متعلِّق من ناحية؛ ولأن الفاعل المستتر وجوباً موجودٌ حكماً.

ومن الجدير بالذكر أنَّ خفاء العلامة الإعرابية على المعمول ساعد المعربين على إعمال نشاطهم الذهني في التخريج على الفاعلية أو المفعولية وبدا ذلك جلياً في اختلافهم في إعراب الاسم الموصول في قوله تَعَالَىٰ:﴿وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾(الشورى:٢٦) وأيضاً في قوله تَعَالَىٰ:﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ ﴾(الملك:١٤) رغم وجود أدلة ترجح توجيهاً على الآخر، إلا أنَّهم أقرَوا التوجيهين على الفاعلية في الأولى فالمستجيب هم أهل الإيمان وفي الثانية فالعالم هو الخالق سبحانه وتعالى وعلى المفعولية في آية الشورى فالمستجيب هو الله تعالى وفي آية الملك فالعالم هو المخلوق يعلم خالقه –جلَّ وعلا–.

ثانياً: اختلاف بنية العامل

اختلاف بنية الفعل تؤثر على الاسم الواقع بعده وهذا ما أكدته القراءات المتواترة فيما قُرئ رفعاً على الفاعلية ونصباً على المفعولية وكان له صور منها:

أولاً: اختلاف بنية الفعل بين الدلالة على الغياب أو الخطاب

الفعل المضارع المبدوء بالياء للدلالة على المفرد المذكر ظاهرا نحو: يقول محمد. أو مستترا تقديره هو نحو: محمدٌ يقول. والمبدوء بالتاء للمخاطب

المفرد المذكر كما سبق، فجاء في المتواتر تنوع الفعل بين الخطاب والغياب فاختلفت معه قراءة الاسم الواقع بين الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية ولذلك شواهد عدة في القرآن الكريم.

قوله تعالى في سورة المائدة ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ (المائدة: ١١٢)

قراءة الكسائي بالتاء ونصب "ربك"، وقرأ الباقون بالياء ورفع "ربك"[١]. وحجة من قرأ بالتاء أنّه أجراه على مخاطبة الحواريين لعيسى -عليه السلام- ، وفيه معنى التعظيم للرب جلَّ ذكره.، على أنْ يستفهم عيسى عن استطاعته؛ إذ هو الله تعالى مستطيع لذلك، فإنما معناه: هل تفعل ذلك (على معنى: افعل ذلك) والتقدير[٢]. هل تستطيع سؤال ربك في إنزال مائدة علينا.....ولا بد من إضمار السؤال، إذ لا يجوز أن يقال: هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا، فـ"أن" مفعول بالمصدر المحذوف..... على معنى افعل ذلك[٣]

وحجة من قرأ بالياء أنه على معنى: هل يفعل ربك ذلك؛ لأنهم لم يشكّوا في استطاعة الباري على ذلك، لأنهم كانوا مؤمنين....ولذلك قالوا "وتطمئن قلوبنا" ويرى القيسي أنّ الاختيار ما عليه الجماعة من الياء، ورفع "ربك" على المعنى[٤].

---

(١) القيسي، **الكشف** (٤٢٢/١)

(٢) التصويب من الباحثة، فهي بالكتاب: وقد، وهو خطأ بيِّن

(٣) القيسي: **الكشف** ٤٢٢/١

(٤) السابق ٤٢٢/١، ٤٢٣

فالمتأمل يجد قراءة النصب على معنى: سل ربك إنزال مائدة. وقراءة الرفع على معنى هل يجيبنا ربنا بإنزال مائدة. وإذا احتكمنا إلى مبدأ الأفضليّة القواعديّة نجد أنَّ قراءة الرفع حققت مبدأ الأفضليّة القواعديّة لخلوها من التقدير الواجب للسؤال المتعلق به الاسم المنصوب "ربك" ما يسمّى بوجوب تقدير حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله لاستقامة الكلام، بالإضافة إلى استتار المسند إليه وجوباً، وأيضاً خطاب عيسى عليه السلام لهم ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ (المائد ة: ١١٢). فلا حاجة لمطالبتهم بالتقوى حال طلبهم منه السؤال.

ومن شواهده قوله تعالى في سورة الأنبياء﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾(آية ٤٥) قرأه ابن عامر بتاء مضمومة، وكسر الميم "تُسْمِع" ونصب "الصم" على الخطاب للنبيّ صلى الله عليه وسلّم، لتقدّم لفظ الخطاب له في قوله تعالى "إنما أنذركم بالوحي" فلمّا أضيف[1]. الفعل إلى النبيّ في "أنذركم" أضيف إليه في تسمع و"نصب" الفعل بتعدي الفعل إليهم، فجرى الكلام الآخر على سنن أوله بإضافة الفعل إلى النبيّ فيهما وجعل الفعل رباعيًا من "أسمع" فتعدّى إلى مفعولين "الصمّ" و"الدعاء"

وقرأ الباقون "ولا يسمع" بياء مفتوحة، وفتح الميم، ورفع الصمّ، أضافوا الفعل إلى "الصمّ" فارتفعوا بفعلهم؛ لأنه نفي السمع عنهم، كما تقول: لا يقوم زيدٌ، فترفعه لنفيك القيام عنه، وتعدّيه إلى مفعول، لأنه ثلاثي، والمفعول

(١) واضح أنّ قصد مكيّ بالإضافة هو الإسناد، وإلا فالفعل لا يضاف فالإضافة من خواص الأسماء فلا تكون إلا بين اسمين

"الدعاء"، ورفع هذا النوع، إنما هو على سبيل الإخبار عنهم، كما تخبر عن الفاعل، وفيه اختلاف؛ لأنهم لم يفعلوا شيئاً، فليسوا بفاعلين على الحقيقة، وفي هذه القراءة، معنى الذم والتقريع لهم لتركهم استماع ما يجب لهم استماعه والقبول له، والياء الاختيار؛ لأن الجماعة على ذلك(١)

وهكذا نجد أنّ تغيير بنية الفعل بين الغياب والخطاب تغير عليه إسناده إلى ظاهر أو مستتر وبتحقيق مبدأ الأفضليّة نجد قراءة الجمهور ترجح على قراءة ابن عامر(٢) قواعدياً وسياقاً أيضاً. وبيان ذلك أنَّ ظهور المسند إليه دون استتاره وعدم الحاجة إلى تقديره، وسياقاً لأنه من الراجح أنَّ العبارة تذييل من إخبار المولى عز وجل عن إعراض المعرضين؛ لأنّهم صمّ كما ذكر في أكثر من موضع "صمٌّ بكمٌّ عميٌّ"، فلا ينتفعون بإنذار النبيّ صلى الله عليه وسلم

---

(١) القيسي، **الكشف** ١١٠/٢، وابن الجزري شمس الدين أبو الخير (٨٣٣هـ، ١٩٢٤م)، **النشر في القراءات العشر**، ج٢، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.٣١٠/٢. وابن خالويه الحسين بن أحمد أبو عبدالله، (٣٧٠هـ، ٩٨٠م)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ط٤، بيروت، ١٩٨٠. ٢٤، وانظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد، (٥٩٧هـ، ١٢٠٠م)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٣م ٣٤٥/٥. الأحمد بن عبيد الله بن إدريس، (٢٠٤هـ، ٨٢٠م)، **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**، ج٢، قدّم له الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن معاضة الشهري، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٧م. ٧٠.

(٢) من العبارات المشهورة عند النحاة والمفسرين: "ولا تكون قراءة الأكثرين مرجوحة".

﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (الرعد: ١٩) وليس الخطاب استكمالاً لخطاب النبيّ الكريم ولا طلباً منه لإخبارهم أنه ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾ فيحسن الوقف على ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم﴾(الأنبياء: ٤٥) والابتداء "وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ" لبيان سياق الآيات وليس إجراء الكلام الأخير على سنن الأول وتوحيد الخطاب للنبيّ صلوات الله وسلامه عليه

ثانياً: اختلاف بنية الفعل بين التعّدي واللزوم

الفعل اللازم هو ما اكتفى بمرفوعه ولم يحتج إلى مفعول نحو "مات الظالم"، "هلك المفسدون". قال تعالى﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ﴾ (الإسراء: ٨١) والمتعدّي هو مالم يكتف بفاعله وتطلب مفعولاً واحداً نحو: "أكل محمد الطعام" أو أكثر نحو: "أعطى محمد أخاه هديةً"، "أنبأ محمد أخاه الخبر صادقا".

وهناك وسائل لتعدية اللازم أو زيادة التعدّي من واحد لأكثر فـ "مات" لازم و"أمات" متعدّ، و"فَهِمَ" متعدّ لواحد، و"فَهَّم" متعدّ لاثنين، ومنها زيادة الهمزة ف "سمع" غير "أسمع" وهكذا.

وبالنظر في القراءات المتواترة نجد شواهدَ لهذا التغيير الذي يطرأ على بنية الفعل فيحوله من حال إلى حال وسنعرض من ذلك شواهد منها:

ومنه قوله تعالى﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً﴾ (الأنفال:١١) قرأه نافع بضم الياء والتخفيف (يُغْشِيكُم)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء

والتخفيف، وبألف بعد الشين (يَغْشَاكم) وقرأه الباقون بضم الياء، وفتح الغين، والتشديد من غير ألف (يُغَشِّيكُم)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع "النعاس" وقرأ بالنصب الباقون.

وحجة من قرأ بألف ورفع "النعاس" أنه أضاف الفعل إلى "النعاس" فرفعه به، ودليله قوله تعالى ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ﴾ (آل عمران: ١٥٤) في قراءة من قرأه بالياء أو التاء، فأضاف الفعل إلى "النعاس" أو إلى "الأمنة"، والأمنة هي النعاس. فأخبر أن النعاس هو الذي يغشى القوم.

وحجة من ضم الياء وشدد أو خفف أنه أضاف الفعل إلى الله؛ لتقدم ذكره في قوله تعالى ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾(آل عمران: ١٢٦) فنصب " النعاس" لتعدّي الفعل إليه، وقوّى ذلك أنّ بعده " وينزّل عليكم" فأضاف الفعل إلى الله جلّ ذكره، وكذلك الإغشاء يضاف إلى الله، ليتشاكل الكلام، والتشديد والتخفيف لغتان بمعنى، قال الله جلّ ذكره ﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ﴾(يس: ٩) قَالَ تَعَالَىٰ:﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ (النجم: ٥٤)، وقال ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ (يونس: ٢٧). والاختيار هو ضم الياء والتشديد، ونصب النعاس، لأن الأكثر عليه.(١)

وهكذا نجد أنّ تغير بنية الفعل بين التجرد (غشى) والزيادة (أغشي- غشَّى) أو التعدي لواحد "﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (طه: ٧٨) أو التعدي لاثنين "يُغْشِي اللّيْلَ النّهَارَ" (الأعراف: ٥٤) ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ (النجم: ٥٤) ترتب عليه تغيير المسند إليه، وتدخلت القرائن السياقية للترجيح بين القراءات

(١) القيسي: **الكشف١**/ ٤٨٩

والإسناد إلى ضمير الله -جلّ وعلا- أو إلى النعاس فتشاكل الكلام وتماثل المعطوفات يصرف الإسناد إلى الله عز وجل.

وبالنّظر إلى الأفضليّة القواعديّة نجد أنَّ رفع النعاس على الفاعليّة من ناحية الرتبة تقدّم المفعول به على الفاعل وجوباً؛ لأنّه ضمير متصل والفاعل اسم ظاهر، وقراءة نصب النعاس التزمت أصل الترتيب من الفعل، فالفاعل المستتر، فالمفعول الأول، فالمفعول الثاني. والتقدير: إذ أغشى أو غَشَّى الله المؤمنين النعاس. ومن ناحية إظهار المسند إليه أو إضماره فهو ظاهر في قراءة الرفع ومضمر في قراءة النصب. وبتطبيق نظرية الأفضلية نجد أنّ قراءة الرفع أقرب للمثالية النحوية.

وقوله تعالى حكاية عن فرعون في شأن موسى -عليه السلام- ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾(غافر: ٢٦). قرأ نافع وأبو عمرو وحفص بضم الياء، وكسر الهاء، ونصب "الفساد"، نسبوا الفعل إلى موسى -عليه السلام- فهو فاعل الإظهار، وانتصب "الفساد" بـ "يظهر" والفاعل ضمير في "يظهر"، وهو موسى، على معنى: أنّ فرعون قال أخاف أن يظهر موسى الفساد في الأرض، ولمّا كان التبديل مضافاً إلى موسى "أنّ يبدّل" وجب أنّ يكون الإظهار "أن يظهر" أيضاً مضافا إليه، ليتفق الفعلان، في المعنى- فيكونان إلى موسى وهو الاختيار، لصحة معناه وللمطابقة بين الفعلين. وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء، ورفع "الفساد"، أضافوا الفعل إلى "الفساد" فرفعوه به لأنّه فاعل بظهوره، ولأنّ التبديل إذا وقع في الدين ظهر الفساد في الأرض، فحمل الكلام الثاني على معنى الأول.[1]

---

(١) القيسي، **الكشف**٢/٢٤٣، والأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، (٧٤٥هـ، ١٣٤٤م)، **البحر المحيط في التفسير**، ج٨، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٩م، ٩/٢٥١.

وترى الباحثة أنّ هناك فرقاً بين الفعلين فنسبة التبديل إلى موسى غير نسبة الفساد إليه، فالمعنى -والله أعلم- إنّي أخاف أنّ يبدّل دينكم إذا اتبعتموه ومع هذا التبديل في الدين يكون خوفي من ظهور الفساد في الأرض باتباع هذا الدين الجديد الذي يدعوكم إليه. فالفساد يظهر من تغيير الدين وليس من موسى -عليه السلام- لكي ينسب إظهاره إليه، فنسبة الإظهار إلى موسى على قراءة النصب على سبيل المجاز العقلي، فالإسراف والإفساد والعلو والتجبّر مما نُسِب إلى فرعون في كتاب الله، أمّا تُهَم فرعون لموسى فتدور رحاها بين التكذيب والسحر. وعلى طريقة مكيّ القيسي في الترجيح ترجح قراءة الرفع بأنَّها قراءة الأكثرين(١). وكما هو معلوم: أنّ قراءة الأكثرين تكون مرجوحة.

وبمبدأ الأفضليّة القواعديّة نجد أنّ ترجيح النصب بتماثل المعطوفات " يبدّل – يظهر" واتحاد الكلام ووصله دون استئنافه بنسبة الفعلين إلى موسى -عليه السلام- فيتحد الفاعل في الجملتين، فإنَّ قراءة الرفع خالية من التقدير، والفاعل فيها اسم ظاهر، وإسناد الفعل إلى الفاعل بمعنى نسبة الظهور إلى الفساد موجودة في متشابه النظم قال تَعَالَىٰ:﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ (الروم ٤١)

(١) ومما يشار إليه أنّ القيسي عندما عرض آية سورة الطور "والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم" (آية ٢١) ووازن بين قراءة الجمهور "واتبعتهم" وقراءة أبي عمرو "وأتبعناهم" قال: ولولا الجماعة لكانت القراءة الأولى "وأتبعناهم" أحبَّ إلي لصحة معناها. القيسي، الكشف ٢/٢٩٠.

المطلب الثاني:

الجملة الفعلية التي يكون المسند فيها فعلاً مبنيّاً للمجهول أو لما لم يُسمَّ فاعله على الأدق في الاصطلاح، فأتناول فيه نائب الفاعل.

ينوب عن الفاعل عند بناء الفعل للمجهول أحد أربعة أشياء هي: المفعول به، والجار والمجرور، والمصدر المتصرف المختص، الظرف المتصرف المختص، سواء كان زمانيّا أو مكانيا. ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده عند جمهور البصريين وأجاز الكوفيون نيابة غيره مطلقاً (١).

ولا يدخل في باب النيابة إلا عند بناء الفعل للمجهول أو لما لم يُسمَّ فاعله سواء كان ماضياً أم مضارعاً ولا يبنى الأمر للمجهول.(٢) ففي قوله تعالى :﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ (الأنعام: ٨) نجد لفظة "ملك" جاءت مرفوعة على النيابة عن الفاعل؛ لأنّنا أسندنا إليها فعلاً مبنيّاً للمجهول، "أُنزِل" وجاءت منصوبة على المفعولية لإسناد الفعل لضمير المتكلِّم- جلّ وعلا؛ لأنّه مبني للمعلوم.

وبالنظر إلى القراءات المتواترة نجد الحرف الواحد قرئ رفعاً على النيابة ونصباً على المفعولية بناءً على تغيير بنية الفعل بين المعلوم

---

(١) للنائب عن الفاعل أحكام ومسائل مطروحة في كتب النحو. انظر على سبيل المثال الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح** (٤٢١-٤٣٥).

(٢) انظر: صور تغيير صورة الفاعل وما يتعلق بها في السابق (٤٣٦-٤٤٠).

والمجهول، ولذلك شواهد كثيرة في المتواتر، نختار منها بضعة شواهد لبيان مدى تحقق الأفضلية القواعديّة في الترجيح بين القراءات [١].

قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ (التوبة: ١٠٩) قرأهما نافع وابن عامر بضم الهمزة وكسر السين الأولى ورفع "البنيان" على ما لم يسمّ فاعله "أُسِّس بنيانُه" فأضاف الفعل إلى "البنيان" فارتفع به. وقد أجمعوا على الضمّ في قوله تعالى﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ﴾ (التوبة: ١٠٨)، فأضاف الفعل الى المسجد، ففي "أسِّسَ" ضمير والمسجد هو البنيان بعينه، فلذلك حَسُن رفع البنيان. وقرأ الباقون بفتح الهمزة والسين ونصب "البنيان"، أضافوا الفعل إلى "مَنْ" في قوله تعالى "أفمن"، و"خيرٌ أم مَن" ففي الفعلين ضمير "مَنْ" وهو صاحب البنيان. ويقويّ ذلك أنّه قد أضيف البنيان إلى ضمير، هو الهاء في "بنيانه" وهو صاحب "البنيان"، فكما أضيف "البنيان" إلى "مَنْ" كذلك يجب أنّ يضاف الفعل إليه[٢].

---

(١) وذلك لأن من الشواهد ما لا يحتمل التحليل القواعدي لبيان الأفضلية فتكون القراءتان بمعنى أو ما فيهما هو تغيير البنية كقوله تعالى "إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً" (التوبة: ٦٦) قرى إن يُعْفَ عن طائفة منكم تُعَذّب طائفةٌ "فتغيير الصيغة لم يؤثر في معرفة الفاعل على الحقيقة فهو بمثابة "خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ" (الأنبياء: ٣٧).

(٢) القيسي، الكشف١/٥٠٧، ابن الجزري، النشر ٢/٢٧١، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ١٥٤. والقيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (٤٣٧هـ، ١٠٤٥م)، تفسير مشكل إعراب القرآن، ٢ج، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٤م. ٩٩

فتغيير بنية الفعل في الآية الكريمة تغير معه ضبط البنيان رفعاً ونصباً وتغير معه الإسناد، إلا أنّ البحث يرى -والله أعلم- أن قراءة الأكثرين هي الأرجح سياقيّاً وقواعديّاً، الآيات ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٠٧ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨ أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٩ لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(التوبة:١١٠).

فالمتأمل لسياق الآيات يجد أنّها بدأت في الحديث عن فئة من المنافقين أسّسوا مسجداً ضراراً لمحاربة الله ورسوله ثم توجيه الخطاب للنبيّ صلوات الله وسلامه عليه بعدم الصلاة في هذا المسجد الضرار، وملازمة المسجد الذي أسسه هو وأصحابه الكرام على تقوى الله عز وجل، ثم تلا ذلك بيان الفرق بين المسجدين بحال المؤسِسين وأنّ هؤلاء المنافقين لن ينفعهم ما قاموا به. فالكلام في الأية الكريمة عن المؤسِّس لا المؤسَّس بدلالة التذييل في الآية الكريمة "وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" فليس هناك قرينة للربط بين بنية الفعل في آية الشاهد والآية السابقة لها إذ آية الشاهد عن منشِئ البنيان والسابقة لها عن البنيان ذاته فناسب ذلك تغيير بنية الفعل في الآيتين. فمن ثَمّ فلا استحسان للاحتجاج باستحسان الرفع بإجماعهم على البناء للمجهول في قوله تعالى "أَبَدًا

لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى" إذ لا مجال لتغيير الصيغة في هذا الموضع بخلاف موضع الشاهد لوجود الضمير العائد على "مَنْ" في "بنيانه" وإلا لوجب في هذه الآية أيضاً البناء للمعلوم إنْ لم يكن هناك ضمير يضاف إليه البنيان فلا يُقال: أفمن أُسِّسَ البنيان على تقوى. بل الأولى في حمل الضمير أنْ يحمل على المسند إليه (الفاعل) لا على "مَنْ" لأنه أقرب مذكور: فلمّا بني الفعل للمجهول في قراءة نافع وابن عامر تعين عود الضمير على الموصول "مَنْ".

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (الحديد: ٨). قرأه أبو عمرو بضم الهمزة، وكسر الخاء "أُخِذ"، ورفع الميثاق على ما لم "يسمُّ" فاعله، وارتفع "الميثاق" بقيامه مقام الفاعل لـ "أُخِذ" والفاعل هو الله جلّ ذكره، وهو الذي أخذ الميثاق على خلقه(١).

والكلام مفهوم لتقدّم ذكر الله، لكن الفاعل حذف لدلالة الكلام عليه، وقام الميثاق مقامه، ورد الفعل إلى بناء ما لم يُسمَّ فاعله. وقرأ الباقون بفتح الهمزة والخاء، "أَخَذَ" ونصب "الميثاق" وهو الاختيار؛ لأنّ الجماعة عليه، أضافوا الفعل إلى فاعله، وهو الله جلّ ذكره. لتقدم ذكره في قوله "وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ

(١) إشارة الى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾(الاعراف:١٧٢) وهي مشهورة بآية الميثاق.

بِاللّهِ"، فانتصب الميثاق بوقوع الفعل عليه، وهو "أَخَذَ" والتقدير: وقد أخذ الله ميثاقكم[1] ثم أضمر الاسم لتقدّم ذكره.

وعلى هذا فالقراءتان بمعنى، فالفاعل في الحقيقة هو الله –جلّ وعلا– سواء كان محذوفاً للدلالة عليه وسبق ذكره على قراءة الرفع، أو ضميراً مستتراً لتقدّم ذكره على قراءة النصب.

ومن ناحية الأفضليّة القواعديّة تُفضل قراءة النصب بالاستتار الذي هو في حكم المذكور، بخلاف قراءة الرفع التي بها حذف للفاعل وقيام المفعول به مقامه والتي توهم باحتماليّة تقدير فاعل آخر وهو الرسول صلى الله عليه وسلّم، بقرينة الحال. والله أعلم.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ (فصلت: ١٩) قرأ نافع بالنون ونصب "الأعداءَ" على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه، رده على قوله "﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ (فصلت: ١٨) فعطف مُخبراً عن نفسه على مخبر عن نفسه، وهو هو، فذلك أحسن في

---

(١) هذا ما عليه عامة المفسرين من عود الضمير على الله عز وجلّ، وجعل جملة والرسول يدعوكم لتؤمنوا بربكم" اعتراضية أو حالية وإنْ كانت الباحثة لا تستبعد احتمال عود الضمير على رسولنا الكريم، ويكون المراد بالميثاق البيعة المشار إليها في سورة الفتح ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ (الفتح ١٠) وخاصة أنّ سياق الآيات في الحث على الاتفاق بمقتضى الإيمان وذكر الفرق بين من أنفق وقاتل قبل الفتح وبعده – والله أعلم.

مطابقة الكلام، وبناء آخره على أوله ونصب "الأعداء" بوقوع الفعل عليهم، وهو "الحشر"(١).

وقرأ الباقون بياء مضمومة، على لفظ الغيبة، على ما لم يُسمَّ فاعله ورفع "الأعداء" لقيامهم مقام الفاعل، فحمل الكلام على المعنى، لأن ّغيرهم من الملائكة يحشرهم كما قال: "احْشُرُوا الّذِينَ ظَلَمُوا" (الصافات: ٢٢)، ويقوي ذلك أنَّ بعده فعلاً لم يُسمَّ فاعله أيضاً، وهو قوله "فهم يوزعون"(٢) فجرى الفعلان على سنن واحدة، فذلك أليَقُ. وهو الاختيار؛ لأن ّعليه الجماعة(٣).

وبالنظر إلى الأفضليّة القواعديّة، نجد أنّ قراءة الجمهور بالبناء للمجهول أقوى بمتشابه النظم إذ الحشر تارة ينسب إلى الله عز وجلّ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحۡشُرُهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٞ﴾ (الحجر: ٢٥) ﴿وَحَشَرۡنَٰهُمۡ فَلَمۡ نُغَادِرۡ مِنۡهُمۡ أَحَدٗا﴾ (الكهف: ٤٧) وتارة ينسب للملائكة ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (الصافات: ٢٢) ومن ثَمَّ عند الحكاية يستخدم البناء للمجهول، قال تعالى﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحۡشَرُونَ﴾(الأنفال: ٣٦).

---

(١) وفي ذلك نظر؛ لأن قوله تعالى ﴿ وَنَجَّيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ متعلق بما قبله في شأن قصة ثمود ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ (فصلت ١٧) ثم استؤنف الكلام بذكر مآل الظالمين في الآخرة "وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ".

(٢) وأيضاً فإن تنوع المعطوفات بين الغيبة والتكلم والمعلوم والمجهول مستساغ في كتاب الله ﴿يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِۚ وَنَحۡشُرُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ يَوۡمَئِذٖ زُرۡقٗا﴾ (طه: ١٠٢).

(٣) القيسي، **الكشف**٢٤٨/٢.

وقوله تعالى ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ (الفرقان: ٢٥) قرأ ابن كثير بنونين والرفع ومخففاً "نُنْزِلُ ونصب "الملائكة" جعله من "أنزل" وأجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه، فنصب الملائكة بوقوع الإنزال عليهم. وقرأ الباقون بنون واحدة والتشديد ورفع "الملائكة" على ما لم يُسمَّ جعلوه فعلاً لم يُسمَّ فاعلوه من "نَزّل" فرفعوا "الملائكة" به، إذ قامت مقام الفاعل، ودليله قوله "تنزيلاً" فهو مصدر "نَزّل".(١)

في الآية الكريمة تغيرت صيغة الفعل من المضارع المعلوم إلى الماضي المجهول، ومن المتعدّي بالهمزة إلى المتعدي بالتضعيف، والتعبير بالفعلين "أنزل" و"نزّل" شائع في كتاب الله، وكما يقال: الفعلان بمعنى، قال تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾(آل عمران : ٣) ثم قال: ﴿مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤﴾ ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ﴾(آل عمران: ٤) وقال ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ (إبراهيم: ١)، إلا أنّ القرائن الحاليّة والمقالية تُرجح قراءة الجمهور(٢). فقرينة

---

(١) القيسي، **الكشف** ١٤٥/٢. وانظر: الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، (٣١١هـ – ٩٢٣م)، **ومعاني القرآن وإعرابه**، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٨م. ٢٧٠/٢. و: ابن خالويه، **الحجة** ٢٤١، والأندلسي، **البحر المحيط** ١٠٥/٨، وابن الجزري، **النشر** ٣٢٠/٢.

(٢) مع الإقرار بأنّ قراءة ابن كثير فيها تماثل المعطوفات فيُعطف مضارع على مضارع ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ (الفرقان: ٢٥).

الحال بقوله تعالى في متشابه النظم﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ ﴾ (النحل: ٢) وقرينة المقال فيما ذكره مكي من المصدر المؤكد للفعل "تنزيلاً" مصدر "نَزَّل" وليس "إنزالاً" مصدر "أنزل". وإن كان للنحاة مخارج وتأويلات لما اختلفت فيه صيغة المصدر عن فعله من حمله على اسم المصدر تارة أو جعله مصدراً سماعيّاً آخر نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾(نوح ١٧) إلا أنّ الحمل على الأصل أولى.

وفي الختام خلُصت الدراسة إلى ما يلي:

١. العربية لغة معربة حيّة لا تتسم بالثبات فهي متطورة، لذا ثمّة صراع بين الأنماط اللغويّة على البقاء مما أدى إلى هيمنة نمط على آخر تراجع إلى درجة أقل في الاستعمال، ليصار إلى تصنيفه في قائمة المتبقي أو الضرورة في اللغة.

٢. تمتلك اللغة مقياسين للتفاضل هما: القواعديّة والاستعماليّة، وتمتاز بوفرة أنماطها ومنها الأنماط النحوية الواردة في الأنماط القرآنية في القراءات المتواترة والشاذة أيضاً فهي متعلقة بالقيود.

٣. إنّ تعدد الانماط اللغويّة والنحويّة في القراءات القرآنيّة تدل على أنّ هذه الأنماط اللغويّة كانت مستعملة بلغة من لغات وأنّ تفضيل قراءة على أخرى يعني أنّها حققت شروط الأفضليّة القواعديّة والاستعمالية، وفقدان أهم العناصر لا يعني أنّ النمط غير سليم أو صحيح، بل هو أقل أفضلية.

٤. أنّ الاختلاف في القراءات إنّما هو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضادّ وتناقض، وقد وسع القرآن الكريم معظم التراكيب النحويّة واستعمالاتها في كلام العرب، إلا أنّه فُضّل بعضها قواعدياً على بعض نظراً لتحقق مبدأ الأفضليّة القواعديّة فيها.

المصادر والمراجع

١. ابن الجزري شمس الدين أبو الخير (٨٣٣هـ، ١٩٢٤م)، **النشر في القراءات العشر**، ج٢، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٢. ابن الجزري شمس الدين أبو الخير (٨٣٣هـ، ١٩٢٤م)، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين** ج١، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٩م.

٣. ابن خالويه الحسين بن أحمد أبو عبدالله (٣٧٠ هـ،٩٨٠م)، **الحجة في القراءات السبع**،ج١، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، ط٤، بيروت، ١٩٨٠م.

٤. ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري (٧٧٤هـ، ١٣٧٢م)، **تفسير القرآن العظيم**، ج٣، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٩م.

٥. ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم بن علي (٧١١، ١٣١١م)، **لسان العرب**، ج١٥، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م.

٦. ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ، ١٣٥٩م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٤ج، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧. ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ، ١٣٥٩م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج١، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق،١٩٨٥م.

٨. الأحمد بن عبيدالله بن إدريس (٢٠٤هـ،٨٢٠م)، **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**، ج٢، قدّم له الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن معاضة الشهري، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٧م.

٩. الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر (٩٠٥هـ، ١٤٩٩م)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ج٢، دار الكتب العلمية ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.

١٠. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (٧٤٥هـ، ١٣٤٤م)، **البحر المحيط في التفسير**، ج٨، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر،١٩٩٩م.

١١. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد (٥٩٧هـ، ١٢٠٠م)، **زاد المسير في علم التفسير**، ج٩، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.

١٢. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، (٣١١ هـ -٩٢٣ م) **معاني القرآن وإعرابه**، عالم الكتب، ط ١، بيروت، ١٩٨٨م.

١٣. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، (٩٠٥هـ،١٥٠٥م) **الاتقان في علوم القرآن**، ج٤، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٧م.

١٤. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (٤٣٧هـ،١٠٤٥م) **تفسير مشكل إعراب القرآن**، ج٢، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ٢، بيروت، ١٩٨٤م

١٥. القيسي، أبي محمَّد مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ،١٠٤٥م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج٢، تحقيق: د.محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٨٤م.

9. ALazhari,Khaled Bin Abdullah bin Abi Baker. (1499 AD,905AH). Sharah al Tasreeh ala Altawdeeh aw Altasreeh bemadmoon Altawdeeh fe Alnaho.2 volumes.1st Edition.Dar AlKuton ALelmaih. Beirut.2000 AD
10. Al Andalusi, Abū Ḥayyān Mohammed bin Yousef. (1344 AD,745AH). Al-Bahr al-Muheet fee Al-Tafseer.8 volumes,ed.Sudqi Mohammed Jameel. Dar Alfiker: Beirut 1999 AD
11. Ibn Al-Jawzi ,Jamal Aldeen. (1200 AD,597AH) Zad al-Masir fi Alam al-Tafsir. 9 volumes, ed.Abdalraziq Mahdi..1st Edition.Dar ALKitab Al-Arabi: Beirut 1993 AD
12. AL-Zajaj,Ibrahim bin Alsari bin Sahel. (923 AD,311AH). Maani Al-Qur□ān wa rāboh.1st Edition. Alam ALKutob: Beirut. 1988 AD
13. Alsouti,Abdulrahman Jalal ALdeen bin Abi Baker. (1505 AD,905AH). Alitqan fee Uloom AlQuran.4 volumes. Alasrieh Library.Beirut.1987 AD
14. Al-Qaysī ,Makkī Abo Mohammed Makki bn Taleb. (1045 AD,437AH). Tafseer Mushkel Arab ALQuraan.2nd Edition.2 volumes, ed.Hatem Saleh Aldamen. Muassaset Alrsesaleh:Beirut 1984 AD
15. Al-Qaysī ,Makkī Abo Mohammed Makki bn Taleb. (1045 AD,437AH). Al-kashf an wujū Al-qirāāt ala-sab wa-ilalihā wa-ḥujajihā.3rd Edition.2 volumes,ed.:Muhie Aldeen Ramadan. Muassaset Alrsesaleh:Beirut 1984 AD

Sources and References

1. Ibn ALJarzi,shams Aldeen Abu ALkhair.(1924 AD-833 AH). Alnasher fe Alqirrat Alasher. 2Volumes,ed.Ali Mohammed AL dabaa.Almutbaah Altejareih AlKubra.
2. Ibn ALJarzi,shams Aldeen. (1924 AD-833 AH).Munjed Almuqreen wa Mrshed Altalebeen. 1st Edition. Dar Alkitob Alelmeiah.Beirut,1999 AD.
3. Ibn Khalwiya, Alhussein bin Ahmed Abo Abdullah.(980AD, 370 AH).Al-Hijja fe Alqiraat Alssab.4th Edition.Dar Alshorouq, Beirut,1980 AD.
4. Ibin Katheer, Abo Alfedaa Isamil bin Omar Albasri. (1372 AD, 774 AH). Tafsser Alquran aladeem.3 volumes,ed.Sami b.Mohammed Salameh.2nd Edition. Dar Taiabeh for Publication 1999 AD.
5. Ibin ManẓourAlansari,Mohammed bin Mukrm b.Ali.(711AH-1311AD).Lesan Alarab.15 Volumes.Dar Sader:Beirut 1993 AD.
6. Ibn Hisham, Jamal Aldeen Abdullah bin Yousef. (1359 AD,761AH) Awḍaḥ Al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik. 4 volumes.,ed.Yousef ALsheik Mohammed Albaqai. Dar Alfiker printing and Publication.
7. Ibn Hisham, Jamal Aldeen Abdullah bin Yousef. (1359 AD,761AH). Maghni al-Labeeb an Kutob Alaareeb.1 volume.ed. Mazen Almubarak/Mohmammed Ali Hamdallah.6th Edition.Dar Alfiker, Damascus 1985AD.
8. AlAhmed,Bin Obeidallah bin Idris(820 AD,204AH). ALmukhtar fee Maani Qraat Ahel Alamsar, .ed.Alshaikh Dr. Abdoalrhman bin Maadaeh Alshahri. ALrashid Libray:ALRiyadh.2007 AD.